في هذه الايام عندما وافق على القانون "حزمة الأمان" تحويل الأخبار السيئة في جميع المجتمعات المحلية للأجانب في إيطاليا. ونحن في اتحاد من نابولي ، ونعتقد أنه من (RDB) نقابات العمال الإقليمي للقاعدة المفيد أن تبلغ الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية في المنطقة الذين اساءوا فهم الأنباء الواردة من الحكومة. لاحظنا في تدفق عدد كبير من الجالية الباكستانية وذلك من بنجلاديش على ثلاثة مباني مكتب البريد في روما ، أنها تقبل مطالبات تصاريح إقامة. الأجانب في هذه المرحلة لا ينبغي أن يقدم طلب من تصريح الإقامة ، وذلك لأن الدولة معلوماتهم الشخصية من خلال مساعدة الشرطة على معرفة عناوينهم. هذا القانون لا يوفر الأمان للعفو ، والتي تعمل على تنظيم الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية ، بل إن القانون عنصري يسيء الى كل من الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية ومنتظمة.
يريد ان يعطي معلومات مفصلة عن كل خطوة dell'RdB واحدة ووقف الهجرة من الأمن لمساعدة المهاجرين على السيطرة على الدوام من وضعهم على الاراضي الايطالية.

هنا ، وباختصار ، ما يوفر للامام الهجرة ، نص على أن يأتي هذا اليوم في قاعة الدرس :
-- يدخل الجريمة الدخول والاقامة غير المشروعة في الدولة ". لن يكون يعاقب عليها بالسجن ، ولكن مع دفع غرامة قدرها 5 آلاف إلى 10 ألف يورو el'espulsione ؛

-- تمديد فترة تتراوح بين سنتين وستة أشهر على أقصى قدر الوقت الذي تستغرقه في مراكز الترحيل. تمديد لن يسمح بها قاضي الصلح عندما أجنبي لم تتعاون أو لا تحصل على الوثائق اللازمة للطرد من بلد المنشأ ؛
-- تؤكد بالسجن ثلاث سنوات واحتمال مصادرة المساكن لدفع "للحصول على ميزة غير عادلة" للمهاجرين غير الشرعيين. ولكن بشرط أن لا يسمح فيه اتفاق أو تجديد عقد الإيجار ؛
-- يلزم للمواطنين الأجانب الذين يرغبون في الزواج في ايطاليا لانتاج تصريح الإقامة (المهاجرين غير الشرعيين ، ومن ثم ، لا يمكن أن تتزوج) ؛

أعلى من ستة أشهر إلى سنتين (ثلاثة بالنسبة للمقيمين في الخارج) ، وبعد تلك الفترة كان قد تزوج الايطالية طلبات للحصول على الجنسية. نصف الوقت في حالة وجود الأطفال الذين ولدوا أو اعتمدتها الزوجين ؛
-- ينص على مساهمة 200 يورو على طلبات الحصول على الجنسية. النصف من المساهمة في تمويل التعاون ، والنصف الآخر سوف يذهب إلى إدارة الهجرة Viminale ؛
-- الطرف للتحقق من مدى all'anagrafe يجعل دخول الرعايا الأجانب إلى ملاءمة البلدية التي يعيشون فيها ؛
-- يتطلب فروع لتحويل الأموال إلى نسخة من تصريح الإقامة عملائها وتقديم تقرير إلى الشرطة الذين لا. هؤلاء الذين لا ، فإنها تفقد الترخيص ؛
-- توفير إنتاج تصاريح الإقامة في الحصول على الخدمات العامة والأعمال المدنية للدولة ، باستثناء الخدمات الصحية أو الاشتراكات في المدارس ؛

-- أو يطلب من الرعايا الأجانب لتوقيع "اتفاق الاندماج" مع النتيجة التي من شأنها أن تزيد أو تنقص على أساس سلوكهم. من الذي يدير نقطة ستخسر التصريح ، وسيتم طرد ؛

-- يقدم مساهمة بناء على طلب لإصدار أو تجديد تصاريح الإقامة التي سوف لا تقل عن 80 إلى حد أقصى قدره 200 يورو ؛

-- تقدم لاجتياز اختبار الايطالية لأولئك الذين يطلبون الحصول على تصريح

بالإقامة.
، معلومات اضافية : الهاتف : 081 5637213